السفير العربي

جريدة لبنان في الوطن العربي وجريدة الوطن العربي في لبنان

الخميس 19 تشرين الثاني 2015 ـ الموافق 7 صفر 1437 هـ ـ العدد 13225

AS-SAFIR Arabic political daily - November 19, 2015 N° 13225

1 | 15

في العراق، جيل الحصار يساوم الجوع من جديد: عن عودة الفقر.. من دون حصار. ومشاريع «إعادة إعمار سوريا» بدأت، وتثير شهية العديدين. وفي «فكرة» حول النفاق في مسألة الجنس. 2

من ملامح أزمتنا الجنسية: «الضحية الوسيطة والصفقة المنحطة»، حول مكانة التحرش في هذا البناء. و«#لوني_عبايتك» حملة في السعودية. وفي «الزاوية الحمرا»: الدولة الإسلامية في باريس. 3

أثارت المطالبة بالمساواة في الإرث في المغرب عاصفة، لاحتلال المسألة مكانة واسطة العقد ما بين البنيتين الذكورية والتملكية: التفاصيل. وفي المدونات، عن «الكواسر». ونصوص إضافية على الموقع الالكتروني. 4

حول دلالات الكره والتواطؤ المتبادَل

شباب الأحياء الشعبية في تونس وسلطة البوليس

جمال طاطاح – فلسطين

صار من المعتاد في تونس، بعد ثورة 14 كانون الثاني/يناير 2011، أن تندلع بين الحين والآخر في الضواحي الفقيرة للمدن الكبرى، أو ما يسمى 'الأحياء الشعبية'، مواجهات عنيفة بين قوات الشرطة وشبان غاضبين، معظمهم عاطلون عن العمل أو يشتغلون في مهن هامشية تندرج ضمن نطاق القطاع غير المنظّم. وكثيرا ما يكون تدخل الشرطة عنيفاً لقمع الاحتجاجات على «شيء ما»، مثل سوء الخدمات العمومية المتمثلة عادة في نقص فرص العمل، وغياب وسائل النقل، والانقطاع الطويل للمياه... إلخ. أو بسبب سوء معاملة الشرطة للشبان الذين يوقفون بسبب الاتجار بالمخدرات (وهو الاتجار الصغير بها، وفي الحقيقة توزيعها) أو بيع الخمر خلسة، مثلما حدث مؤخرا في «حي لاكانيا» بضواحي العاصمة، حيث اتهم شبان الحي الشرطة بالتسبب في وفاة ابن حيهم قيس بن رحومة الذي أوقف على خلفية ترويج المخدرات، لينتهي به الأمر ميتا في ظروف مستريبة وغامضة، إذ يؤكد شبان الحي الساخطون أثناء الجنازة أنه «استشهد» بسبب التعذيب الذي تعرض له وبسبب الكره والحقد الذي يكنه «البوليس» لشبان الأحياء الشعبية.

السلطة: صناعة الكره والسخط المتبادل

يبدي شبان الأحياء الشعبية الموجودة على تخوم العاصمة والمدن الكبرى، خاصة ممن عرفوا مسارات السجن أو الإيقافات المتكررة، والذين لا يغادرون أحياءهم إلى وسط المدينة إلا لماماً، 'كرهاً' للبوليس أو 'الحاكم'، مثلما يسمونه، والذي يمثل بالنسبة لهم الوجه القبيح «لدولة الرعاية الاجتماعية» التي تناستهم وتركتهم يواجهون البطالة وانسداد الآفاق المهنية، ومعهما العوز المالي والوصم الاجتماعي الذي يعمّقه وجودهم في أحياء يعتبرونها بمثابة «المزبلة» بسبب تآكل بنيتها التحتية، وغياب فضاءات الترفيه ونقص وسائل النقل العمومي. فيشعر العديد منهم بالإقصاء واللامساواة، والإحباط والفشل المتكرر، وأن ثمة مسافة بينهم وبين عالم «الناس العايشة»، أي هؤلاء المندمجون بشكل كامل في عالمي العمل والاستهلاك. وهكذا ينخرط جزء كبير من شباب الأحياء الشعبية، الذين لفظتهم المدرسة العمومية دون أي مؤهل، ضمن خيارات فردية وجماعية مختلفة، تبدأ بالعنف المجاني الموجه نحو كل شيء وصولاً إلى النشل واستهلاك القنب الهندي وتجارة التهريب والالتحاق بالتيارات الجهادية... إلخ.

في المقابل، لا تجد الدولة والنخب الحاكمة المراهنة على اقتصاد السوق المعولم سوى التعويل على المنظومة القانونية 'العقابية، والدفع بأعوان الأمن إلى تلك الفضاءات من أجل التعامل مع المشكلات الاجتماعية، المتأتية أساسا من خيارات اقتصادية أرادت إزاحة الدولة من تحمل أعباء المسألة الاجتماعية. لهذا نجد أن التقسيم العمراني مثلا لأحياء التضامن ودوار هيشر اللذين يشكلان أكبر التجمعات السكنية الهامشية المحيطة بالعاصمة، يخضع أساسا لرؤية أمنية تراهن على مراقبة الفراغات والهوامش، إلى الحد الذي يُختزل فيه الحضور الرسمي للدولة في تلك الفضاءات إلى مجرد حضور أمني عبر مراكز الشرطة ومراكز الإيقاف. فلحظة التعرّف الأولى بين الدولة وشباب الأحياء الشعبية، هي أمنية أساساً، في ظل غياب شبه تام لبقية المؤسسات الأخرى، على غرار دُور الثقافة والمرافقة الاجتماعية. وحتى إن وجدت، فهي مغلقة، أو لا تعمل بشكل ناجع، فلا يجد شباب تلك الأحياء سوى التعاطي الأمني القمعي والرادع مع مشكلاته، بعيدا عن أشكال التعاطي الأخرى.

في هذا السياق، تتشكل تمثلات وممارسات تسم العلاقة بين شباب الأحياء الشعبية والسلطات الأمنية بالعدائية والكره والحذر والخوف والشتائم المتبادلة، حيث يظهر 'البوليس' بوصفه مؤسسة قمعية تخترق الحياة والوجود اليومي لهؤلاء الشبان، الذين يعبرون عن سخطهم ضده عبر طرق مختلفة، بدءا من رمي الحجارة المتعمد على سيارات الشرطة المارة بالقرب من الحي الذي عادة ما يعتبرونه مجالهم الجغرافي الحيوي، وكذلك عبر الشتائم التي تكتب على حيطان المدينة، أو عبر الكلمات القاسية والرسائل الموجهة في أغاني الراب، أو في الاستفزازات المتكررة في ملاعب كرة القدم وخلال المواجهات وأحداث العنف المدينية.

«ماذا تفعل هنا؟»

يشعر جل الشبان أن 'البوليس' يعمق شعورهم بالوصم ويشعرهم أنهم ليسوا مثل الآخرين، وأنهم محل شك دائم ومستمر. ويبرز هذا لديهم من خلال الحملات التي تقوم بها الشرطة للتثبت من الهويات (والمسماة بـ «الرافل,, من الفرنسية)، والتي تستهدف دائما الأحياء الشعبية الفقيرة أو 'النقاط السوداء' مثلما تصمها الخطابات التبسيطية للصحافة اليومية المكتوبة.

توقف الشرطة بشكل دائم الشبان الذين تشك في أنهم «منحرفون» للتثبت من هوياتهم، بقصد البحث عن المطلوبين منهم، أو لمجرد أن سحنة الوجه تبدو 'كالحة' وطريقة اللباس والمشي يوحيان 'بسوء السلوك,, أو 'الانتماء إلى حي شعبي,,. وتتكثف مراقبة الهويات وسط المدينة وشوارعها الضيقة، وبالقرب من المراكز التجارية والحدائق العمومية ومحطات النقل العمومي. وعادة ما يوجه الشرطي السؤال: «ما الذي تفعله هنا؟» وهو سؤال يعني أنه غير مرحب بهم وسط المدينة، وأنهم بالضرورة منحرفون وغير متمدنون. ولهذا السؤال جذور تاريخية تعود لسياسات الإجلاء القسري التي اعتمدتها دولة الاستقلال إزاء نازحي الأرياف، من أجل إعادتهم إلى قراهم وأريافهم المحرومة، لتعلن فشلها في السبعينيات، مكتفية بالاعتراف بهم من خلال حشرهم في أحياء فقيرة تفتقد إلى البنية التحتية والخدمات العمومية اللائقة. لهذا يبدو السلوك البوليسي ذاك بمثابة عملية إدارة للفضاء الحضري من قبل دولة عقابية لا تريد لشبان «الهامش» أن يكتسحوا المركز، وتريدهم أن يظلوا مشدودين إلى أحيائهم الفقيرة حفاظا على الواجهة 'السياحية' لمدن تتآكل. يتجنب الكثير من الشبان مغادرة أحيائهم مكتفين بالركون إلى «مقهى الحومة» أو الاتكاء في مجموعات صغيرة على أعمدة الكهرباء المتهالكة، أي إلى ما يمتلكونه كفضاء/ملجأ عبر استراتيجية الانطواء والتضامن ضد 'الخارج العدائي' من سياسيين ووسائل إعلام، وبشكل خاص سلطة البوليس التي يرون أنها تذلهم عبر التثبت المتكرر من بطاقات الهوية، والإيقافات العشوائية، وعبر الحملات الأمنية التي تتخذ في الغالب شكل العقاب الجماعي.

عقد الصمت الهش

ليس العداء أو الكره وحده ما يسم علاقة الشبان الساخطين على الدولة التي تمثلها سلطة البوليس، بل ثمة مجالات للتواطؤات اليومية والتوافقات الممكنة مع تلك السلطة التي أضحت بمرور الزمن جزءا من المعيش اليومي للشبان العاطلين والمنحرفين الصغار وتجار الخمور، حيث تصبح الشتائم والكره الانفعالي للبوليس في ظل الهوامش المدينية 'المسقطة' عمدا من مخططات «التنمية الحضرية»، جزءا من الثقافة الاحتجاجية للفئات الشعبية ومكوناً من مكونات حالة 'الغليان الحضري'. تبرز التوطؤات اليومية من خلال ما يمكن أن نسميه «عقد الصمت الهش» الذي يضمن غض السلطات الأمنية الطرف عن تجار الخمور خلسة، وممتهني الجنس السري، ومروجي ومستهلكي القنب الهندي، وكذلك عن نشالي الحافلات والمترو، مقابل «رشى صغيرة» أحيانا وكبيرة أحيانا أخرى، وذلك بحسب الشبكة العلائقية التي تنسج مع أعوان الشرطة الذين يكونون في الغالب من ذوي الرتب الصغيرة والوسطى، ولديهم معرفة ميدانية بخارطة الانحراف في الأحياء الشعبية. ولكن العقد المبرم ضمناً سرعان ما ينفلت حين تقرر وزارة الداخلية القيام بحملات أمنية لمتابعة المنحرفين والمطلوبين. وعادة ما تعلن وزارة الداخلية بلغة إعلامية فضفاضة أنها «حملات لبث الطمأنينة في صفوف المواطنين» في حين يكون الأمر عملية استعراضية للقوة ورسائل لمن استضعفوا السلطة الأمنية بعد الثورة، مفادها أن الشرطة قادرة على الفعل.. دون القدرة على إثبات ذلك عمليا على أرض الواقع ، حيث يتبين في كل مرة أن عدد بائعي الخمور والنشالين ومروجي الزطلة (الحشيش) ومستهلكيها يتكاثرون في النسيج الحضري، ويتزايد الشعور بعدم الأمن لدى سكان العاصمة والمدن الكبرى.

السلفية الجهادية «تؤدلج» الكره المتبادل

لعل الشعور بالضيم والعدائية تجاه السلطة الأمنية لدى جزء من شبيبة الضواحي الفقيرة المتاخمة للمدن التونسية يمثل 'مجالًا عاطفياً' ملائما للاستثمار الإيديولوجي من قبل «السلفية الجهادية»، التي تلاقي تعاطفاً صريحاً وضمنياً من قبل شبان تلك الأحياء، حيث يعتمد قادتها من أجل دفع شبان الأحياء الفقيرة إلى الانخراط في 'الإيديولوجيا الجهادية,, على بروباغندا تقوم على التذكير الدائم بفساد وظلم 'الطاغوت,,، وهي الصفة التي تطلقها الحركات الجهادية على قوات الشرطة، باعتبارها ممثلا لدولة تعتبرها 'كافرة,, لا تحكم وفق شرع الله، مستثمرة بذلك شعور الإحباط والكره الناتجين من سوء المعاملة التي يتعرض إليها شبان الأحياء الشعبية في مراكز التوقيف والتي تؤكد منظمات حقوق الإنسان أنها لا تزال مستمرة بعد الثورة، ليجد بذلك الشبان العاطلون عن العمل أنفسهم جنباً إلى جنب مع شبان السلفية الجهادية، على قاعدة الاشتراك في الانتماء إلى الحي نفسه أولًا (فالسلفي الجهادي هو ابن الحومة والجار ورفيق المدرسة سابقاً). وكذلك يتم التلاقي والتواشج على قاعدة الاشتراك في معاداة سلطة البوليس، إذ يعيش بعض من الشبان الذي تحولوا نحو 'السلفية الجهادية,, ذاكرة 'الإيقاف المر» في «مركز الإيقاف بوشوشة,,، وهو أكبرها في تونس ويمتلك سمعة سيئة لدى المنظمات الحقوقية. يغدو الانتماء إلى السلفية الجهادية بعد تجربة استهلاك «الزطلة» وبيع الخمر خلسة والجنس السري، إطارا «للتوبة»، وكذلك إطاراً تنظيمياً للاحتجاج العنيف المستند إلى إيديولوجيا دينية، ضد مجتمع يشعر فيه أغلب هؤلاء الشبان أنه يستبعدهم ويحتقرهم ولا يمنحهم الأمل، بل يريد لجمهم عبر مؤسساته الإكراهية المتمثلة في السلطة الاعتباطية لرجال الشرطة.

إصلاح رهان حل المسألة الاجتماعية؟

لا يمكن فهم العلاقة المتوترة بين شبان الأحياء الشعبية والمؤسسة الأمنية في تونس دون وضع هذه العلاقة في سياق يتعلق تحديدا بالمسألة الاجتماعية التي تخلت الدولة عن إدارتها لمصلحة قوى السوق الليبرالية، ما أدى إلى تكدس العاطلين عن العمل في «عوالم البؤس» الحضرية، وبخاصة الفئات الشبابية المحبطة من ثورة ترى أنها كانت وقودها دون أن تستفيد منها فعليا، بل ظلت على هامشها وعلى هامش «الانتقال الديموقراطي». وتطرح هذه العلاقة المتوترة في الحقيقة تحدياً على راسمي السياسات الأمنية، وعلى قوى المجتمع المدني للقيام بإصلاحات تتماشى مع شعار «الأمن الجمهوري»، خاصة في ما يتعلق بإستراتيجية الحضور الأمني في الهوامش وطرق التعامل مع شبان الأحياء الفقيرة المحبطين، الذين تحولوا بفعل المراكمة الدائمة للإعاقات الاجتماعية إلى فريسة سهلة لكل أنواع الجذرية أو التطرف، وهو ما يعني أن الرهان الأكبر 'لديموقراطية تونس» يتمثل أساسا بإيجاد حل ناجع للمسألة الاجتماعية.

فؤاد غربالي

باحث في علم الاجتماع، من تونس

الخالة فطينة

هي من جيل سعى إلى موت هادئ في الستين من العمر، بعد أن يتزوج الأولاد ويمتلئ صحن الدار بالأحفاد، وبعد أن تكون هي و «الحجي» زوجها جالسين على شرفة مربع «العلّية» (غرفة النوم)، يشربان قهوة العصر، وهي في ثوب نومها الفيروزي المستتر تحت «روب دي شامبر». لا تحب الخالة فطينة أن تتخلى عن هذه التسمية الفرنسية. تشعر أن فيها نوعاً من الرفاه والإيحاء، حيث تعتقد أن مصدرها عثماني من أيام «الحرملك»!

نشأت فطينة في عائلة حلبية فقيرة. لم تكن جميلة، لكنها كانت بيضاء وشقراء، ما يعني امتلاكها جواز مرور ربانيا باتجاه الترقي على درجات السلم الاجتماعي. فالخاطبات يعرفن ما الذي ينفع الذكور: وجه حلو ومؤخرة ناعمة. أما الحلاوة فهي بديهياً مرتبطة باللون الأشقر، أليست كل الحلويات الحلبية الشهيرة شقراء المظهر! لكن مطلباً آخر كان ضرورياً، أن يكون الفم للأكل وليس للكلام، وهو ما حرم فطينة من زواج ميسور، فقد مال قوامها للنحف نظراً لنشاطها وكلامها ومخيلتها التي لا تنضب، وبسبب فقر أهلها أيضاً، فما كان يسمى عشاء (فتة الخبز بالشاي) لم يكن في متناول جميع أفراد أسرتها، الذكور يتناوبون فيصيبون وجبة كل يومين، أما الإناث فيتعشون كل ثلاثة أيام.

لم تقنع فطينة بهذه القسمة يوماً، ولم تؤمن أن جوعها ورغباتها المقموعة منصوص عليهما في كتاب الله حسب ما يقول الرجال والأمهات. ولأنها مسؤولة عن البيت من بابه إلى «محرابه» في غياب أمها التي تطبخ في بيوت الأغنياء، كانت تتدبر أمرها بطرق عديدة، مثلًا بأن تقايض أبو عبدو الفوّال: بعض الخبز اليابس مقابل القليل من الحمّص تأكله قبل أن تصل البيت. لم تكن تشعر بالذنب وهي «تسرق»، فهي بحاجة لتقوية عصبها كما تقول، عصبها الذي يشمل عضلاتها اللازمة لطوي اللحافات القطنية الثقيلة وترتيبها، ورفع الفرشات وتسوية «الدُشَكات» التي هي عبارة عن مستطيلات محشوة كيفما اتفق بثياب مهترئة وبقايا أقمشة وقصاصات يجلبونها من نفايات معامل الخياطة وتقوم مقام «الكنبة»، حتى أن لها مساند منفصلة محشوة بالقش! وكان عليها أيضاً تبييض طناجر الألمنيوم التي تصبح سوداء بعد طبخة العدس بحامض الحصرم، وعليها أن تتحمل عشرات اللكمات والرفسات من إخوتها الذكور كلما رأوها تستعد للخروج دون أن تسدل الحجاب على وجهها.

الخالة هشام

في الحارات الشعبية حتى الأسماء قليلة، هنا مجموعة عائشات ينادون الواحدة منهن عيشة، وكثير من الفاطمات، ومتفرقات من راضية وصبيحة وأمينة ونبيهة وفطينة.. بقية الأسماء مثل البنفسج في حقل قمح لا قيمة لها ما دامت صاحبة الاسم ستحمله بضع سنوات قبل أن يطويه النسيان، لأنه بعد أن تكون ابنة والدها، ستصبح حرم زوجها ثم أم ابنها. اذاً ما سرّ تسمية الخالة «هشام»؟ إنه الأب القوي الغني الذي يرتجف في حضرته الرجال وهو شيخ كار تجار «البرلون» (نوع من القماش) الذي لم يكن قادراً على ابتلاع إهانة الأقدار ومعاكستها له في زواجاته الأربعة التي أخفقت في إنجاب «شقفة» ولد، فما كان منه إلا أن طلّق إحدى زوجاته، وتزوج العاملة الأرملة الجميلة أم الفتاة اليتيمة التي نُزع عنها اسمها، وأصبحت «هشام»، فما دام الله سخّر له فرصة إرضاء رجولته أمام الناس، فما المانع في إضافة تمويه صغير ربما يزيل عنه بعض الغمّ والحرج!

يا لجمال هشام، عينان عسليتان تضيئان بشرة بيضاء شمعية، حزنها الشفيف يضفي على حضورها مسحة ملائكية محببة، تخفي مبتسماً حلواً ظهر مرة عندما سُئلت عن الطاسة النحاسية المفضضة: هي طاسة حمام عرسي! امرأة مثل هشام كانت خليقة برجل له روح شاعر، لكن نصيبها سار بها، وهي من قلائل المتعلمات في مدرسة نابلس للبنات، إلى بيت تاجر أغنام لم يعرف قصتها وقتذاك وقد بهره نسبها و «جهاز العروس» الذي كان عبارة عن قافلة سيارات غصّت بحمولاتها فأضحت فرجة وحديثاً ينتقل على ألسنة الناس لأعوام.

هشام وفطينة التقيتا في صحن الجامع الأموي، المكان الذي أخذ يشبه «العيادة النفسية» حيث التطبب بالروحانيات المشفوعة بالماديات طبعاً، فالشيوخ الذين يفكّون السحر ويكتبون الحجابات ويقرؤون المواليد على نيّة التوفيق في السفر والزواج والعمل وشراء العقارات وإنجاب الذكور، هؤلاء الشيوخ القادرون على تيسير أمور النساء خاصة وتقريب البعيد وطلب الصفح من الله لأجل كذبة هنا وسرقة من جيب الزوج هناك، كانوا يدعون الله أن يرزق أزواج النساء. لكن رزقهم هم لم يكن يطيق انتظاراً، فهم يأخذونه نقداً مستحقاً دون جدال!

القاصي والداني يعرف لوائح طلبات فطينة (ومثيلاتها) من الله. فمصائبها كبيرة وكثيرة، لكن ما يفتك بقلبها منذ «أحداث الإخوان المسلمين» في الثمانينات، هو ابنها البكر الذي قُتل في العاشرة من عمره حين كان منهمكاً مع أقرانه في منافسة على جمع فوارغ الرصاص المنهمر أمام جامع النصر. طوال تلك السنين وفطينة تحاول إنجاب أخ لوحيدها المتبقي وتفشل. تشتري وتبيع، تجّهز الخضار لسوق الخوانم، تقطع وتقشر، لتترك كل شيء وتخرج فجأة إلى أرض الدار طلباً لهواء يبرد نارها، وأملًا في رؤية وجه الله بشكل أفضل لتتوسله أن يفصح لها: لماذا اخترتني أنا لهذا الامتحان؟ وعندما تتذكر أنها ليست الوحيدة، تقول له معاتبة: أخذته ولم تعوضني عنه! توشك أن تكفر، فتبكي وتستغفر وتستعيذ من الشيطان. ولكن صدرها انشرح أخيراً عندما لاح لها خاطر عظيم: لقد أخذ الله ابنها البكر حتى لا يأتي يوم يقف فيه ولداها طالبين دم بعضهما مثلما حدث لجارتها، حين قنص أحمد العسكري في جيش النظام أخاه المنضم لإحدى الكتائب المسلحة في حي الزبدية. يا الهي كم أنت رحيم وكم هي واسعة حكمتك. كنت أعرف أنك تحبني وتشفق عليّ.

ولكن ما ذنب أم أحمد لتعيش هذا الجحيم؟ وهكذا بدل أن يهدأ خاطر فطينة، تعود لتنشغل بمئات الفجائع وتعود إلى ربها محملة بلوائح متخمة بالطلبات. فحلب مدينتها وعالمها كله تتعرض لقصف وتدمير، لا ماء ولا كهرباء ولا طعام، الأسواق تهدّمت والمعامل نُهبت والرجال يهربون خارج البلاد أو يذهبون ليقتل بعضهم بعضاً، وقد أصبحت تخشى هؤلاء الغرباء القتلة الذين لن يتوانوا عن رجمها أو نحرها لأنها تكشف وجهها! وكلما ازدادت طلباتها كلما اكتشفت عجز المشايخ عن التوسط لتلبيتها، لذا نقمت عليهم وصرخت: هؤلاء يأخذون أموالنا ولا يفعلون شيئاً لأجلنا، يجب أن نغيّرهم.

في هذه اللحظة وقعت عيناها على هشام، المرأة الوحيدة التي تأتي إلى الجامع دون أن تبوح بمصيبتها أو شكاويها فسألتها بنفاذ صبر: وأنت لماذا تسكتين؟ ماذا تريدين؟

وكأن هشام انتظرت دهراً هذا السؤال، فسال جوابها مختصراً بديهياً: أريد تغيير النظام!

وسط الذهول، لاحت ابتسامتها وأشرقت عيناها العسليتان وأفصحت: أريد أن أغير اسمي، وببطء وغموض وتصميم أكملت: أريد أن أعيش!

هذه الجملة فتنت فطينة، التي لم تفطن إليها من قبل، وظلت تردد مسحورة: أريد أن أعيش!

ضحى عاشور

كاتبة من سوريا

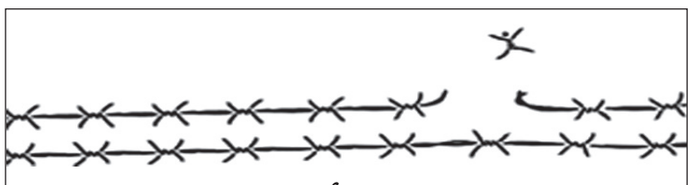

هل بربرية تنفي أخرى؟

من قعر بؤسنا المكين، متعدد المستويات والمجالات، من قلب الخراب العميم الذي يغلّف أوضاعنا، نقول بقوة، بلا أي استدراكات: لا للبربرية: في باريس وفي بيروت وفي بغداد وسوريا واليمن.. وكل مكان بلا استثناء. فالبربرية، نحن الأخبر بها، نتلقى يومياً أفعالها، وعانينا منها على يد الاستعمار، قديمه وجديده، وما نزال، وعلى يد مستبدينا الذين لم يتورعوا يوماً عن انتهاك مجتمعاتنا التي تسلطوا عليها.. حتى وصلنا إلى ما وصلنا إليه من درك، مما لا تنفع المكابرات ولا المهاترات في فهمه ولا في تخطيه. مما صار خطراً وجودياً علينا بالمعنى العميق للكلمة.

وأما المكابرات والمهاترات فتعبّر عن نفسها بالانخراط في سجال عقيم أساسه التبرير: إدانة تفجير برج البراجنة المروّع الأخير تقابلها ردود أفعال عجيبة تذكّر بتفجير طرابلس المجرم منذ عامين، والقلق على العراق يقابله تذكير بمأساة الشعب السوري، واستفظاع مذبحة باريس يستحضر مذابح الاستعمار الفرنسي في الجزائر وحقارة وبشاعة المسلك الأميركي في كل مكان، وموت الناس في غزة وفي عموم فلسطين، وانحياز الغرب لإسرائيل وتواطؤه معها. فهل بربرية تنفي أخرى؟ وهل هي مباراة تنافسية على من هو أكثر وحشية، أو على التظلّم. هذا عقيم مدمّر، وحلقة مفرغة ليس فيها منتصر.. أبداً. هي محاكاة وتبنٍ للمنطق الاستعماري عن «صدام الحضارات» المنتِج لحرب ليست «شاملة» فحسب وإنما «دائمة» كما يبشرنا أصحابها، وهم بالمناسبة ليسوا المنظّرين والسياسيين الغربيين فحسب بل هؤلاء الذين تكلموا عن قسمة العالم إلى فسطاطين (بحسب بن لادن والقاعدة)، والذين يتكلمون اليوم عن «إدارة التوحش» (شعار داعش)، كما هم كل طرف يؤجج هذا السعار ويغذيه باتّباع منطق التعصب لجماعته والسعي للغلبة، بغض النظر عن «تهذيب» خطابه وعن الأدوات التي يستخدمها.

عقود من الإخضاع والاستغلال، من النهب المُركّب، ومن الإذلال والتيئيس والإفقار والتجهيل.. تعيدنا الى المربع الأول، التأسيسي. وفيما ينتصب أمامنا مسؤولون غربيون حمقى، معتدّون بالقوة، وانتهازيون يحسبون ربحهم وخسارتهم المباشرين بلا أي اعتبار آخر، نرى مستبدِّينا، ممن هم في الحكم وممن هم طامحون إليه، وممن يدّعون شرعيات ما أنزل الله بها من سلطان.. في حال من التهريج المُدْقِع. بينما السؤال الوحيد الجدير والملح هو كيف السبيل؟ هنا، حيث الإلحاح مضاعف، وإنما في كل مكان. هذا يوحّدنا. هذا يوحِّد البشرية اليوم.

نهلة الشهال

العربي السفير
19 تشرين الثاني 2015 ـ العدد 13225
Thursday November 19, 2015

قضيـــة

77 مليون دولار ستنفقها الحكومة الإسرائيلية على نشر 70 كتيبة احتياط في الضفة الغربية العام المقبل، وقد استدعي 1400 جندي احتياط من حرس الحدود منتصف الشهر الماضي نشر منهم 850 في القدس.

العراق: جيل الحصار يساوم الجوع من جديد

تصوير: هاتف فرحان – العراق

عثر الجيران على العائلة المتكوّنة من خمسة أفراد موتى بعدما تشبّعت أجسادهم بالسمّ.

كان اليأس قد تسرّب إلى الوالد حين فقد عمله ولم يعد باستطاعته تأمين الطعام. ولسدّ الجوع أخذ أوّلًا ببيع أثاث بيته، وأمّنت نقود غرفة نومه الخشبيّة أشهراً في عيش كفاف، ثم باع طقم المقاعد المخملي وبعدها أدوات المطبخ والسجّاد. وبعدما نفدت جميع حاجياته، ذهب بسترته الجلدية اليتيمة إلى المزاد ليبيعها. لم يبقَ أمامه سوى المدفأة، فذهب بها إلى المزاد مجدداً واستبدل أموالها بدجاجة مشويّة وبعض الحلويات وعُلبة من سمّ الفئران. تحلّق أطفاله حول المائدة، انقضوا على الطعام حتّى أنهم «قرقطوا» عظام الدجاجة وناموا محتضنين والديهم، وفي اليوم التالي لم ينج أحد. أنهى الوالد حياة العوز التي عاشتها عائلته بالانتحار.

حدث ذلك في أواسط تسعينيات القرن الماضي، حيث كانت صحف النظام الديكتاتوري تنقل قصص انتحار جماعية لعائلات فقيرة، مُحقّرة هذا الفعل، نازعة عنه صفات الإيمان والصبر التي أوصت بها الديانات السماوية.

بالمقابل، كانت عصابات الجريمة والسرقة والدعارة تنتشر، تتعاون في تنفيذ أعمالها مع شبكة أقرباء صدّام حسين أو أعضاء حزبه في السلطة القابضة على البلاد بالحديد والنار. كانت اعترافات المجرمين على شاشات التلفزة مسبوقة بحملة إعلانيّة تتحدّث عن حزم أجهزة الأمن وذكائها الذي يقود إلى اعتقال المخلّين بالقانون ومثيري القلاقل التي توخز أمن سكّان بلاد ما بين النهرين.

وفي أيام الأزمة التي يعيشها العراق اليوم، يستعيد العراقيون القصص التي ما زالت طريّة في ذاكرتهم، إذ بدأت بعض ملامحه تعيد إنتاج نفسها على شكل مأساة. وسائل الإعلام تنقل بلا هوادة قصصاً عن عصابات تسرق السيارات أو تخطف الأطفال أو التجار، وبالمثل تتحدّث بيانات السلطة وإعلامها عن دورها في ملاحقة هؤلاء والاستمرار بالترويج بأن لا أحد فوق القانون.

الجوع بين زمنين

شكّل عقد التسعينيات إحدى أكثر مراحل العراق مأساة وجوعاً وفاقة. 45 في المئة من سكّان البلاد يعيشون تحت خط الفقر المدقع، البطالة في أعلى معدّلاتها، الهجرة تتسع، عمالة الأطفال تتفاقم، ومعها التسرّب من المدارس، والسلطة تزداد شراسة وقمعاً، والعالم (بالمعنى الفعلي) يزداد تغوّلاً وهو يُعاقب العراقيين على غزو صدّام حسين للكويت، برغم المؤشرات التي تُفيد بأنه غزاها بعدما حصل على ضوء أخضر من أميركا.

ولأنّ الشباب يشكلون نحو نصف المجتمع العراقي، ولأنّهم ولدوا وشبوا في ذلك العقد القاسي، فهم اليوم يعودون لافتراش تاريخهم الشفاهي ونبشه. اليوم تقترب المؤشرات والإحصائيات عن حال البؤس الذي بلغه السكّان من تلك في ذلك العقد. كان الاقتصاد وشدّ الأحزمة يشمل كل شيء، حتّى أجساد الحيوانات على الموائد، فقد اشتهرت في تسعينيات القرن الماضي مرقة رأس السمك الخالية من أي لحم.. تضيف نكهة «الزفر» إلى المرق. هكذا يظلّ الخوف من استعادة هذه الحياة المضنية ماثلًا في «عراق الديموقراطيّة».

وإذا كانت حكومة «القائد الضرورة» قد خفّضت رواتب الموظفين، وتعدادهم وقتها كان نحو مليون موظف، إلى نحو دولارين شهرياً، فإن الحكومة التي يترأسها حيدر العبادي فصّلت سلّماً جديداً لرواتب الموظفين البالغ تعدادهم اليوم نحو 6 ملايين، يخفّض دخولهم الشهرية إلى نحو النصف، وهو ما لا يسدّ بدل الإيجارات المرتفعة للمنازل، وتأمين أسعار الحاجيات المستوردة من إيران وتركيا والأردن ودول الخليج، فضلًا عن بعض المواد الأوروبية، التي حلت مكان البضاعة المحلية الكاسدة في المصانع، أو ما تبقى منها.. ما قاد إلى أزمة في القطاع الخاص أيضاً الذي اتخذ بدوره إجراءات تقشفية بحق موظفيه.

العودة المعنوية إلى سنوات الحصار العجاف تلك ليست محض استعارة. فتتناقل الأنباء حالات انتحار في محافظات مختلفة لا يُعرف على وجه التحديد الأسباب التي دفعت إليها. ويضاف إلى كل هذا أن ثمانية ملايين عراقي من إجمالي 32.5 مليون نسمة يعانون من الجوع، ونحو 3 ملايين نازح يعيشون في خيام تحت تهديد الأمطار والبرد القارس، بل يخشى الميسورون ممّن تبقّوا من الطبقة الوسطى من اقتناء سيارات حديثة لئلا يتعرّضوا للخطف أو القتل بسبب إثارة شهية العصابات المنظمة، وانطلقت إبداعات جديدة في السرقة تتلخّص بسلب رواتب المعلمين عند أبواب المصارف.

المحلية والعولمة

بيد أن مزاحمة الحياة للموت حتى في أحلك أيامها كانت قد دفعت المجتمع العراقي إلى إبداع سبل العيش في مقابل «إبداع» الديكتاتور في صناعة أدوات تعذيب وتحقير (منها بناء القصور والجوامع) في التسعينيات حينما حوصرت البلاد. أخذ المجتمع يخلق سلع ومنظومات تكافل اجتماعي تمدّ من بقائه. وساعدت الحصّة التموينية التي ضمنها برنامج «النفط مقابل الغذاء» في عدم موت العراقيين جوعاً، على الرغم من رداءة ما كان يُقدَّم من طحين وأرز شبيه بعلف الحيوانات. لكننا في الواقع كنا «زومبيات» تحوم على الأرض، عيوننا تحوطها هالة سوداء، وسراويلنا مشدودة بأحزمة خشية أن تسقط.

كان اعتماد السكّان على الصناعات «المحليّة» منفذاً أساسياً للنجاة من الهلاك. رُتبت الأعمال والصناعات الصغيرة على عجالة في المنازل وصارت تُفرد في الأسواق، فأمّنت قوتاً. أما اليوم، فالعراق مشرّع الحدود: تدخل كل السلع من دون ضرائب، تنتشر في الأسواق شتّى أنواعها وأصنافها، حتّى أن الأعلام العراقيّة التي يُلوّح بها المتظاهرون، والأعلام السوداء التي تعلّق إيذاناً بقدوم شهر مُحرّم.. تأتي من الصين. الجميع يستهلك ولا إنتاج يُذكر. صار كلّ شيء معولماً، حتّى الإرهاب الذي يُسيطر على ثلث مساحة العراق. علاوة على كل هذا، تغيب الحصّة التموينية التي توفّرها الحكومة، وتغيب معها الرقابة على أسعار السلع الغذائية بسبب ضعف ضبط السلطة للسوق، إن ما لم يكن أيضاً في ذلك مراعاة لسيطرة أحزاب وعشائر على التجارة والأسعار.

ووفقاً لأطلس الأسى هذا، فماذا تبقى للعراقيين، وحكومتهم تأكل من الاحتياطي النقدي الذي انخفض خلال عام واحد من 70 إلى 60 مليار دولار، وتحاول إقرار موازنة تبلغ نحو 120 مليار دولار، وتعاني مسبقاً من عجز يبلغ نحو 35 في المئة، وتلاحق الموظفين بشائعات عن عدم قدرتها على دفع مرتّباتهم خلال أشهر قليلة مقبلة، بعدما أعلن رئيس الحكومة صراحة أن البلاد تواجه شبح الإفلاس. في واقع الحال، لم يبق شيء يُذكر.

وإن تكن القصص المتكررة والمروعة عن الانتحار هي لسان حال مجتمع يحتضر أفراده من دون مغيث، فإن اتساع بقعة الجريمة كثيرا تعطي معنى واضحاً لمعنى الانفلات والفوضى والجوع أيضاً الذي بلغه العراق. تفتخر وزارة الداخليّة بأن محافظة واسط سجّلت أقلّ نسبة جرائم مقابل المحافظات الأخرى، ولكنها إحدى أصغر المحافظات حجماً من حيث المساحة وعدد السكّان البالغ نحو مليون نسمة، وقد سجّلت خلال شهر واحد 45 جريمة بين خطف وسلب وسرقة. وفي مجتمع عشائري يطبق قوانينه وأعرافه وسننه الخاصة، ويأخذ حقّه بيديه، فبإمكان المرء أن يستنتج أن هذا الرقم يتضاعَف فعلياً عدّة مرات، هنا وفي محافظات أخرى.

بموازاة هذا، هناك مسلك آخر تتخذه الجماعات المسلحة عبر اعتماد الجريمة كخيار في صراع البقاء للحصول على نصيب أكبر من خريطة العنف المتشعّبة في العراق، والتي تتيح لها، بطبيعة الحال، تلقّي أموال وفيرة ونفوذ في المناطق التي تسيطر عليها.

لم يُسلّم العراقيون لحالهم تحت الحصار في التسعينيات فاحتجوا وانتفضوا فلم يسلموا من أبشع أشكال القمع التي انتهجها صدام حسين ونظامه، خاصّة بعد فشل الانتفاضة في جنوب ووسط العراق عام 1991. هذه الأيام، وإن تغيّر شكل السلطة، إلا أن الأفق عاد يضيق ويُسَد بالكامل أمام أجيال كبرت في ظل ذلك البؤس. تفيض بئر اليأس، وما الهجرة عبر بحر إيجه التي خاضها العراقيون جماعات إلا دليلًا عليه، علاوة على يأس المتظاهرين من مدى قدرتهم على «إصلاح العمليّة السياسيّة». وهي التي يردّد أحد «أبطالها»، اياد علاوي، أنها وصلت إلى طريق مسدود، وأن «المحاصصة» التي كانت دعامة لوجود النظام صارت عبئاً، والدستور الذي تفاخرت به الأحزاب السياسيّة تبيّن أنه أيضاً نصّ حمّال أوجه يجري تفسيره وفقاً لإرادة الأقوياء في السلطة.

كلّ هذا يزيد الخوف من الحال الذي ستؤول إليه البلاد مستقبلًا، ويجعل الفوضى خياراً ماثلًا أمامها.

عمر الجفّال

كاتب صحافي من العراق

فكـــرة

«الشّين اللّي فينا»

قبل أشهر، عرض فيلم المخرج المغربي نبيل عيوش «الزين اللي فيك» لأوّل مرّة في مهرجان «كان» السينمائي. وهو يتحدّث عن معاناة أربع عاملات جنس مراكشيات من ذكورية الأحياء الفقيرة التي تأتين منها ومن الزبائن في الأماكن التي تعملن فيها. الموضوع وحده كان كفيلًا بأن يمنع عرضه في المغرب حتى قبل أن يمرّ على الرقابة باعتباره يحتوي على مشاهد إباحيّة ويشجّع على الفسق. لكنّ الضجّة التي ثارت بعد قرار المنع جعلت الحكومة المغربية مضطرّة للإفراج عن إحصائيات من عام 2011 تقول إنّ عدد عاملات الجنس في البلد كان 19333 في ذلك العام، ورغم أنّ هذا الرقم قد لا يكون دقيقاً، إلاّ أنّ صدور الأرقام يعني الاعتراف بوجود الظاهرة وبالتالي السير خطوة صغيرة نحو وضع قوانين ناظمة لتجارة الجنس حتى لا يبقى الاستغلال المطلق هو السيد، وحتى لا تظلّ عاملات الجنس محكومات بنظرة ذكوريّة دونية تجعل استباحة أجسادهنّ ضرباً وإهانةً شيئاً طبيعيّاً. هذه الاستباحة كانت أيضاً من نصيب الممثّلة الرئيسيّة في الفيلم لبنى أبيضار التي نشرت منذ أيام صوراً على صفحتها على فايسبوك تظهر كدمات قالت إنّها نتيجة اعتداء تعرّضت له في أحد شوارع الدار البيضاء، جاء بعد الضجة التي ثارت حول الفيلم الممنوع من العرض وانتشار مقاطع منه على يوتيوب، وبعد استدعائها مع عيوش إلى المحكمة. وعند ذهابها للإبلاغ عن الحادث استقبلها ضابط الشرطة، حسبما كتبت على فايسبوك، بالقول: «لبنى أبيضار، أخيراً ضربوك»! في النهاية غادرت لبنى بلدها إلى فرنسا طالبةً اللجوء هناك.

الجنس هو أحد أهم التابوهات في مجتمعاتنا. وبمقدار ما هو محرم، يحيطه الإنكار والعنف.. بمقدار ما يلفه النفاق! يمارس على نطاق واسع: واقعيا أولًا وافتراضيا ثانياً وتخيلًا ثالثاً.. وهناك رابع وخامس. وقد حظيت القصة باهتمام الصحف المغربية والأوروبيّة. فهل سيطرة الإسلاميين على الحكومة المغربية اليوم تجيز بشكل من الأشكال مثل تلك الاعتداءات (على ممثلة، بينما عاملات الجنس باقيات ويتوسعن، ولو بشروط مزرية). ويمكن اعتبار الحادثة وما أحاط بها «أحد ملامح أزماتنا الجنسية»، (انظر نص اسماعيل الاسكندراني على يسار هذه الزاوية).

المشكلة الكبيرة الأخرى هنا هي أنّ كلّ تلك التفاعلات تحصل دون أن يشاهد معظم المغاربة الفيلم، حتى وإن كان الظاهر من دعايته أنّه «تجاريّ» يسعى للإفادة من حساسيّة المسألة. لعل ردود الأفعال على الفيلم لم تكن لتتغيّر كثيراً لو أنّه ظهر في الصالات المغربيّة، لكنه كان سيتيح لنقده بموضوعيّة والاستفادة منه لإثارة جدل حول تجارة الجنس بدل جعله مادّة إعلاميّة مثيرة لن تغيّر شيئاً. وسيعرض «الزين اللي فيك» بعد أيّام في تونس. يذكر أن مخرجة مغربية شابة هي دليلة الندر، كانت قد أنتجت منذ سنوات فيلماً رقيقاً عن قصة أربع نساء بائسات في أحياء صفائح التنك في الدار البيضاء، بينهن عاملة جنس، من دون أن يثير ضجة، فهل لعرض الفيلم في «كان» صلة بالمشكل الحالي، أم أن منسوب النفاق يرتفع؟

ربيع مصطفى

إعادة إعمار سوريا: الوليمة بدأت

تنفتح شهيّة الريع الاستثماري على مصراعيها كلّما دنا منها ملف «إعادة إعمار سوريا» ولامست أرباحه المحتملة. يشتهي الجميع حضور تلك الوليمة الدسمة، لكنها ستقتصر على حلقة ضيّقة من المدعوين بدأت تتكشّف مكوناتها مع ظهور المخطط التنظيمي لإعادة إعمار بابا عمرو في حمص، والآخر، بساتين الرازي في دمشق الذي يستعد للعبور نحو مخيم التضامن، ومن ثم إلى مدينة داريا. ذلك، والبلاد لم تخرج بعد من فمّ الحرب، وكأن براغماتية مكونات الصراع تحثّ خطاها إلى أشلاء مدن منهكة، تحجز مكاناً لها قبل الآخرين، حيث تضمن الأنقاض المهدّمة ربحيّةً عالية لرأس المال الموظف في إعادة تشييدها. السيطرة على الأرض باتت تعني السيطرة على الاستثمار وعلى أرباحه، وهذا يستنزف الجميع إلى أقصى الدرجات. يعلمون ذلك.. ويرضون به.

على مائدة الإعمار

واقعياً، لم تستبقْ المؤسسة السورية الدولية للتسويق نهاية الحرب حين نظّمت ملتقى لإعادة إعمار سوريا في 24 تشرين الأول / أكتوبر الماضي، دعت إليه أربعين شركة محليّة. ولثلاثة أيام، تباحث هؤلاء بشأن إعمار حمص أكثر من سواها، باعتبارها أهم المدن السورية المنكوبة جذباً لشهية الاستثمار النائم، مهتدين بالمخطط التنظيمي الجديد لبابا عمرو الذي صودق عليه أواخر آب / أغسطس الماضي، وهو يقام على مساحة 217 هكتارا ويضم 465 مقسماً سكنيّاً.

في الخفاء، تتنافس ثلاث شركات خاصة هي LG، و«هيلتي سورية»، وIB، لاجتياز عتبة المناقصات، وإن كان معظمها يتمحور حول إعادة تدوير بقايا الأبنية المنهارة في حمص، وهذا لا يحتاج لانتهاء الحرب، إذ يحمل توظيفاً عالي الربحية يشبه في جدواه الاقتصادية إعادة تدوير النفايات. وهي شركات لا تثير الشكوك والجدل حولها، وقد تكون واجهات لشركات أخرى محليّة أو إقليمية أو دوليّة. اليقظة الاستثمارية لإعادة الإعمار كانت قد استفاقت أكثر حين رصدت الحكومة مبلغ 50 مليار ليرة لتلك المشاريع خلال موازنة العام الحالي 2015، مجافيةً بذلك ما ذهب إليه البنك الدولي حين خصّ سوريا بالمرتبة الأخيرة عالمياً في تقريره «ممارسة أنشطة الأعمال» لعام 2014.

كلفة إعمار سوريا

قدّر البنك الدولي في حزيران / يونيو 2014 كلفة إعادة إعمار سوريا بنحو 200 مليار دولار، وهذا يماثل 1400 ضعف ما رصدته الحكومة لإعادة الإعمار في موازنة هذا العام. ووفق تصورات «لجنة إعادة الإعمار»، فإن 1.2 مليون منزل قد تضرر كلياً أو جزئياً، وأكثر من 5500 مدرسة تهدمت، و60 في المئة من المرافق الصحية أصابها الضرر أو تعطلت، فيما بلغت قيمة الأضرار التي التصقت بأبنية الجهات العامة نحو 6 مليارات دولار.

لكن كلفة إعادة إعمار سوريا تنخفض وفق تخمينات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) حين تكهنت بأنها تقارب 140 مليار دولار. هناك يعمل عبد الله الدردري نائباً لمدير اللجنة التنفيذي، وهو كان المهندس الميداني لتنفيذ ليبرالية النظام الاقتصادي بين العامين 2003 و2011، ونظّمت «الإسكوا» بإشرافه خلال أيلول/ سبتمبر 2014 ندوة في بيروت موضوعها إعادة إعمار سوريا. ولكن الدردري لم يستطع تسويق الملف لدى النظام السوري. إلا أن الترويج لإعادة الإعمار لم ينضب. فعائدية توظيف رأس المال مرتفعة. مؤخراً زار وفد روسي دمشق، في جولة لم تكن برلمانيّة فحسب، بل بحثاً عن قنوات توظيف المال الروسي في مشاريع إعادة الإعمار القائمة والمرتقبة. لكن أين بدأت إعادة الإعمار في سوريا؟

الدخول من باب المخططات التنظيميّة

يتحدث سكان حيّ التضامن القريب من مخيم اليرموك بدمشق عن مساومات لشراء منازلهم يجريها وكلاء يمثلون شركة «إعمار سورية» التي تملكها وتديرها شركة «إعمار العقارية» في دبي. بصمات الشركة في سوريا لا تزال ماثلة في مشروعها العقاري الضخم «البوابة الثامنة» الذي كلّف نصف مليار دولار. كذلك يتحدث النازحون من مدينة داريا المنكوبة إلى مدينة صحنايا المجاورة لها عن عروض لشراء منازلهم يقدّمها ممثلون عن الشركة نفسها. تركّز شركة «إعمار سورية» الإماراتية نشاطها على جزء من الأراضي التي أتاحها المرسوم 66 لعام 2012 حين أعاد تنظيم المنطقة 101 والمنطقة 102 الممتدة من جنوب المتحلّق الجنوبي إلى الدحاديل واللوان ونهر عائشة، وجميعها مناطق سكن عشوائي. أما الجزء الأكبر من أراضي المنطقتين التنظيميتين، وأهمها الأراضي الممتدة من جنوب أوتوستراد المزّة إلى كفرسوسة، فقد اقتطعتهما شركة «الشام القابضة».

وفعلياً ومنذ أيار / مايو من العام الماضي، شرعت الدولة بإخلاء نحو 1400 عائلة من أصل 8 آلاف عائلة تقطن منطقة التنظيم 101 الممتدّة من جنوب شرقي المزّة إلى خلف مستشفى الرازي. المنطقة المعدّة لإعادة الإعمار تبلغ مساحتها نحو 214 هكتار، منها 1.8 مليون متر مربع كعقارات سكنيّة، ومليون متر مربع عقارات تجارية واستثماريّة. قسم كبير من أصحاب تلك المساكن قد تهجّر، وهذا يسهّل على السلطة إعادة استملاك تلك المساكن بلا كلفة، وخلال وقت أسرع. وثّقت منظمة «هيومان رايتس ووتش»، مستعينةً بصور أقمار صناعية، مساحة تقارب 41.6 هكتار من الأبنية السكنية المُهدّمة في محيط مطار المزّة العسكري، وذلك بين شهري كانون الأول/ ديسمبر من عام 2012 وتموز/ يوليو من عام 2013. ووصفه تقريرها بـ «الهدم الواسع النطاق والمنهجي» معتبراً إيّاه تدميراً غير مشروع لممتلكات المدنيين، وتلك المساحة تعادل فقط خُمس مساحة تنظيم المنطقة 101.

احتمالات أخرى لإعادة الإعمار

«خطة مارشال السورية» مقالة نشرتها مجلة «فورين أفيرز» الأميركية وحظي بقراءة واسعة. الفكرة تمحورت حول تكرار الوصفة التي أعادت إعمار القارة الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية بقروض أميركية. ووفق ذلك، توقعت المقالة بأن يكون مشروع إعادة الإعمار هنا ممولًا من قبل حلفاء السلطة السورية، الروس والإيرانيين والصينيين.

واقعياً، فإن ما يُدفع في السياسة يُصرف من الاقتصاد. فروسيا لن تكتفي فقط بعقود التنقيب عن النفط والغاز في الساحل السوري التي بلغت قيمتها الأولية أكثر من 90 مليون دولار، وإيران بعقود توريد الأسمنت إلى مشاريع إعادة الإعمار، باعتبارها رابع أكبر دولة تصنّع الإسمنت في العالم، وتنتج منه نحو 70 مليون طن سنوياً. كلتا الدولتين تتفحصان حصّتهما من المشاريع العقارية لإعادة تعمير المناطق المهدّمة. وترجّح أسماء شركات ستلعب دوراً أساسياً في الاعمار، من بينها الشركة العقارية الإيرانية «إيران بون» التي شيّدت مبنى السفارة الإيرانية الجديدة في أوتوستراد المزّة، ونالت حصّة من إعمار المنطقتين التنظيميتين 101 و102. وحتى لو طمأنت التصريحات الرسميّة لدمشق بأن إعادة الإعمار ستكون بأيادي وبأموال السوريين، فإن مثل هذه التصريحات تظلّ لغةً رومانسيّة فحسب. فالكلفة ضخمة لا يمكن تدبرها محلّياً على أي حال. لذا يرى البعض بأن استخدام شركات عقارية يملكها سوريون في الخليج قد يكون غطاء لرأس المال الإيراني أو الروسي. ومن بين تلك الشركات «كارتل غروب» التي يملكها محافظ حمص السابق إياد غزال ومقرها في إمارة الشارقة، وشركة «البوادي» العقارية التي تمّ إنشاؤها عام 2012، وبحسب تقارير صحافية، فإن محافظ حمص الحالي، طلال البرازي، وهو عرّاب المخطط التنظيمي لبابا عمرو، يملك ربع أسهم تلك الشركة.

دولٌ أخرى تدعم المعارضة السورية مثل قطر والسعودية وتركيا سيكون صعباً عليها قبول الاستئثار الإيراني والروسي بالمشروع الأضخم في المنطقة. ولعل الصراع على الحصص من جسد البلاد المنهك يترجم بمزيد من المواجهات العسكرية، تستمر حتى بلوغ لحظة توازنٍ مستقر قد تسهّل المساومات، فتحضر قوّة الأمر الواقع لتوزّع الحصص على المتبارين من الدول. فهل يكون «الحلّ السياسي» حينها ممكناً كترجمة آمنة للمصلحة الاقتصادية.

أيمن الشوفي

صحافي من سوريا

العربي السفير

قضية

23 مليون دولار هو الجزء المعلن من المبلغ الذي ستدفعه البحرين من أجل إنشاء قاعدة عسكرية بريطانية اتّفق عليها مع الحكومة البريطانية من دون الرجوع للبرلمان البحريني.

من ملامح أزمتنا الجنسية

الضحية الوسيطة والصفقة المنحطة

الخيال الجنسي للذكور في مجتمعاتنا العربية عالم أسطوري لا تعرفه النساء، ولا يعترف به الرجال عادةً في العلن إلا متحدثين عن «آخرين» وليس عن أنفسهم. في استطلاعي العشوائي لملامح من الأزمة الجنسية في بلداننا، لم أكن أسأل عن حالات الاشتهاء الجنسي المغاير، أي بين مختلفي الجنس، بل كنت أستطلع فرضية تمهيدية تختبر فكرة أن فهم ظاهرة التحرش الجنسي، ولاسيما النسخة المتوحشة منها في مصر، لا يمكن أن يكتمل إلا باستكشاف هذا العالم الغريب والعجيب من تصورات الذكور عن العملية الجنسية، سواء في جانب الاستمتاع أم من زاوية هيمنة «الفاعل» على «المفعول بها». أتت ردود المتجاوبين مع السؤال الذي طرحتُه عبر شبكات التواصل الاجتماعي لتصحّح الفرضية. فليس الخيال الجنسي مجرد رافد من روافد مشكلة التحرش، بل هو مشكلة أصلية، ربما يكون التحرش فرعاً بسيطاً من فروعها يحتاج لنموه بيئة آمنة من العقوبة، ثم يتوحش في ظروف تحفيزية وتشجيعية أخرى.

ولعل الأهم من رصد ملامح أزمتنا الجنسية العميقة هو حصرها وترتيبها وتفسير علاقاتها البيْنية، كأسباب ثم كحوافز ثم كنتائج. ولأننا نفتقد في عالمنا العربي عموماً ما يمكن الاعتماد عليه من دراسات إحصائية (فهي إن وُجدت ستُعتبر ضعيفة المصداقية في جوّ معاد للبحث السوسيولوجي على المستويات كافة، سياسيًا وأمنياً واجتماعياً وأكاديمياً). وفيما يخص الجنس تحديداً، فليس أمامنا سوى الترجيح في تحليلات كيفية تعتمد على الملاحظة والمعايشة والمقابلات..

غادة الكندري – العراق

خيال الذكر العربي: وهم الفحولة المهيمنة

لا يمكن نفي العلاقة بين تأخر سن الزواج وبين مشكلة التحرش، لكن يمكن الجدل بأن العلاقة ليست سببية، بدليل عدم انقطاع التحرش وسط المتزوجين من الذكور بنسب مرتفعة (وكلمة «نسبة» هنا تقديرية وليست إحصائية)، والأصح أنها علاقة تحفيزية. المقصود بالتحفيز ليس تحفيزاً جنسياً بسيطاً، بل تحفيز مركّب لإعادة إنتاج علاقة القوة والهيمنة المستبيحة للطرف الأضعف، بعد أن وقع الذكَر تحت استباحة جسده من قبل السلطة ـ بمفهومها الواسع ـ وظروف المعيشة المادية. تشارك الأنثى ـ بالطبع ـ الذكر في القهر المعيشي والسياسي، بل يزداد قهرها عن قهره لكونها أنثى في مجتمع يتمحور حول الذكر. لكنا هنا نحاول تتبع الطرف المعتدي، الذي انتقل من التحرش الجنسي إلى مرحلة الاستباحة. يتعرض الجسد للإذلال في تفاصيل الحياة اليومية؛ تنقطع عنه الكهرباء، فيتوقف موتور رفع المياه في العمارات الخرسانية المرتفعة، فلا يجد ما يغسل به وجهه صباحاً، ويعمل في عطلة من المراوح ومكيفات الهواء في قيظ الظهيرة، أو يتناول عَشاءه في الظلام. تنتهكه المواصلات العامة، ويخنقه المرور في سيارته الخاصة. ترهقه طوابير البيروقراطية، وتذل شركات الاتصالات والإنترنت أنفاسه. يتوزع إذلال الجسد على حواسه الخمس. يسمع ضجيجاً مزعجاً، يرى قبحاً منفّراً، يتنفس هواءً مسمماً، يشرب ماءً ملوثاً، يأكل طعاماً مسرطناً.. وحين يريد الفرار، تعترضه العوائق المحلية والأجنبية من تصريح السفر إلى تأشيرة دخول البلاد الأخرى. يعود في نهاية يومه، بعد مسيرة طويلة من إذلال البدن والروح والإرادة، فيجد الشيب في شعره ولا يجد رفيقة في سريره.

تلجأ نسبة كبيرة من الذكور إلى المكيّفات والمخدرات لتخفيف وطأة القهر والإذلال على أنفسهم، وبعضهم يذهب للحصول على خدمة جنسية مدفوعة الأجر. يقضي وطره فيكتشف أنه قد وقع في الحرام الديني والمخاطرة الصحية، يحتقر فعلته، لكنه لا يعترف ـ وقتئذ ـ بمسؤوليته ولا بضعفه الذي أوقعه في ما لا يريد هو، أو ما يريده الناس ويقبله، فيؤذي الطرف الآخر، العاملة في مجال الخدمات الجنسية، معنوياً، وربما بدنياً. يظل الذكر في دوامة قهر السلطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية، فلا يستطيع الدخول في علاقة جنسية مرْضية اجتماعياً وأخلاقياً إلا بالزواج المؤجل والمعطّل، من دون أن يؤمّن ذلك له ـ بالضرورة ـ الرضا والإشباع الجنسي.

تتعرض فحولة الذكر المعنوية للقهر والإذلال من السلطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويعجز عن مقاومتها في الاتجاه المضاد، فيَخضع جسده ليكون ممراً للقوة المهيمنة والمستبيحة إلى الطرف الأضعف. يؤدي الذكر دور «الضحية الوسيطة»، التي هي بدورها جانية ــ كاملة المسؤولية ــ على طرف أضعف، الأنثى. قد تكون الضحية الوسيطة أباً على أبنائه، أو مديراً على مرؤوسيه، أو كبير عائلة على شقيقاته وأشقائه، لكنّا هنا نرصد ما يخص الجنس تحديداً. يفتح الذكر المواقع الإباحية فيتشكل خياله الجنسي وفق تصورات أسطورية ومريضة رسمها صانعو الأفلام لأغراض ربحية، وربما يقرأ أو يسمع عن قصص جنسية من التراث العربي والإسلامي يتحسر بسببها على حاله. يتحسس فحولته الحقيقية فيجدها في خطر. يتضاعف القهر الجسدي ويضاف إليه قمع جنسي ممزوج بالحرمان والخيال السقيم. وفي ثقافة ترى المرأة تابعاً، وخروجها إلى المجال العام تهديداً، وتمكينها ظلماً وانقلاباً على المعايير الذكورية، يتطور القهر الجنسي إلى عداء لتلك الأجساد المرغوبة المستحيلة، عداء تغذّيه دوافع انتقامية لا تنفك تبحث في مكبّ نفايات التسويغات عن أي ذريعة لاستباحة جسد الأنثى، التي يقال عنها ـ فيما يقال ـ أنها خرجت من بيتها لتسطو على وظائف الذكور المتعطلين، ولتكون عرضة لما تستحقه (وتريده!) من انتهاك.

في هذا السياق، يمكن فهم لماذا تتعرض الإناث في مصر للتحرش الجنسي بالعصيّ الخشبية من دون لمس جسدي مباشر، أو لماذا اعتدَى مجموعة من المتحرشين في قلب ميدان التحرير على ضحيتهم بطعن أعضائها الجنسية بالسكين. كذلك، يمكننا تفسير السعار الذي لم يستثنِ عيون المنتقبات أو أحذية النساء في مجتمعات الفصل الصارم بين الجنسين، كما يمكن فهم سبب توريث الاستباحة للأطفال من الذكور الذين لم يبلغوا الحلُم، إذْ خرج التحرش عن كونه فعلًا جنسياً شهوانياً من قبل الضحية الوسيطة، أو المعتدي المقهور المحروم (والمسؤول)، إلى فجاجة حقيقته كانتقام ذي طابع جنسي ضد الضحية النهائية المعتدَى عليها، الأضعف اجتماعياً وسياسياً، والمخذولة من حماية سلطة الدولة وحكم القانون. وحين تصرخ الضحية أو تستغيث، أو تخاف فتسكت مقهورة، يستدعي خيال الذكر ما رآه في أفلام السادية الجنسية فيُقْنع نفسه ومن حوله بأنها سعيدة ـ بل مستمتعة ـ بجريمته/ جريمتهم.

اللحم المستباح: سطو أم صفقة؟

تأخُّر سن الزواج، والإثارة الجنسية غير السوية، وغياب الردع القانوني إذاً هي من عوامل بزوغ أزمة التحرش الجنسي ونموها واستفحالها. لكن الجزم بعلاقة سببية مباشرة لا يزال بعيداً عن هذا المثلث التحفيزي. أتجاسر لأجادل بوجود صفقة اجتماعية كبرى لاستباحة أجساد النساء. نعم، صفقة! إذ أن الأمر لم يعدْ بعدُ في دائرة التلصص والاختلاس، بل بلغ درجة غير مسبوقة من التبجح ولوم الضحية، تشي بأن هناك اتفاقاً موسعاً متعدد الأطراف عقده شركاء الجريمة، مجتمعين بالحضور والفعل والكلام، أو متواطئين بالغياب والصمت.

تدور آلة قهر الأجساد وإذلالها بلا هوادة تحت إشراف سلطة بوليسية عسكرية تدرك تماماً ما تصنعه. وتغيب دولة القانون وردع المجرمين، إذْ تنصرف الشرطة إلى الأمن السياسي، وتنشغل السلطة القضائية بحفظ مصالحها الطبقية والشللية وتحالفاتها السياسية والاقتصادية، ويظل التشريع قاصراً طوعاً أو كرهاً. أما المجتمع، فتسوده أجيال نشأت في رأسمالية الدولة، ثم ترعرعت متشربة ثقافة القطط السمان التي فتح لها السادات مصاريع أبواب كامب ديفيد والعودة من حقول آبار استخراج المال والتدين المظهري، وتتسلط على أجيال ولدت في الثمانينيات والتسعينيات لتفرض عليهم عُقَد الاستهلاك وأمراضه، وتشترط في الزواج ما لم يدر بخلد بني عبس، فيشيخ عنترة قبل أن يخضّب شيب رأسه عشية زفافه على عبلة في فندق ذي نجوم خمَس وراقصات ثلاث، إحداهن تعرف عن العريس ما لَا تعرفه العروس بعد. تتشنج النسويات رافضات ربط تأخر سن الزواج بظاهرة التحرش الجنسي خوفاً مَن فهمها كعلاقة سببية بسيطة، فيسود هنا نوع من الإرهاب الفكري، ويظل الفهم مبتسراً.

يبدع صناع السينما في الانحطاط. تارةً يمجّدون صفع الأنثى التي تبكي برقة وأنوثة خاضعة في حضن صافعها، الفحل المسيطر (عادل إمام نموذجاً)، وتارةً يروّجون للتحرش الجنسي بالقول واللمس باعتباره مغازلة ماهرة ينجح بها الفتى الوسيم في اصطياد الجميلات (تامر حسني مثالًا)، فضلًا عن تغذية الخيال الجنسي البائس بأوهام فحولة الذكر المصري/العربي التي تخفق لها قلوب العذارى وتشتاق إلى لقياها الشقراوات. أما الحقوقيون والتقدميون فقد قص الرقيب الليبرالي ألسنتهم خشية اتهامهم بمعاداة «حرية الإبداع والتعبير» فتركوا نقد أفلام صناعة التحرش الجنسي والاستباحة للخطاب المحافظ وصهره الرجعي بركاكتهما المعهودة وحسّهما الأدبي والفني المتقهقر.

وأما شيوخ الاستباحة وكهنة معبدها وسدنة أستارها، فهم بلا شك رجال الدين من المسلمين والمسيحيين سواءً بسواء، الذين تفوقوا على المنطق الذكوري الشعبوي بتجذير الوساخة دينياً. في زمن مضى، كان الخطاب الديني يدعو الذكور إلى غض البصر قبل أن يحض الإناث ـ بلطف ـ على الحجاب. كان ذلك قبل أن يتحول الحجاب من أقلية في المدن الكبرى إلى أكثرية في الطبقات الدنيا والشرائح الدنيا والوسطى من الطبقة المتوسطة (موجة وجدي غنيم)، ثم إلى أغلبية ساحقة بانضمام الشرائح العليا من الطبقة المتوسطة وقطاعات واسعة من الطبقة البرجوازية الكبيرة (موضة عمرو خالد). حينئذ كشر الخطاب الديني عن أنيابه ليحمّل ما ظهر من أجساد النساء عبء الغلاء والبلاء والوباء. وما لبث الخطاب الديني يلوم المرأة حتى بلغ ذروته مع صعود الإسلاميين بعد الثورة المصرية، فرأينا أحدهم يلوم ضحية التحرش الجنسي، ولو كانت منتقبة بالبرقع، لأنها خرجت من بيتها ابتداءً، ثم سمعنا الخسة والضعة ناطقتيْن على لسانِ آخرَ يستنكر على الضحية نزولها للتظاهر ضد الحكم العسكري نهاية 2011، ويحملها مسؤولية اعتداء العسكر عليها بالركل في بطنها المكشوف بعد هتك ستر عباءتها. أما القساوسة فهم أجبن من اتخاذ موقف لحماية بناتهم إذا تحرش بهن رجال الشرطة المنوط بهم حماية كنائسهم، أو بالأدق كنائس النظام.. أخيراً، فإن «تبعيض» الفئات المذكورة أعلاه للسلامة من التعميم الذي قد يراه البعض مجحفاً، ليس من مسؤولية الكاتب هنا، بل هي مسؤولية المنتمين إلى تلك الفئات إذا أرادوا مقاومة الانحطاط والتبرؤ من الصفقة الوقحة!

إسماعيل الإسكندراني

باحث في علم الاجتماع السياسي ـ من مصر

#لوني_عبايتك

فرضت الحكومة قبل أيام غرامة مالية على الأنثى التي لا تلتزم بالحجاب الشرعي ضمن دوام عملها في المنشأة، غرامة قدرها ألف ريال إن هتكت حدود الحجاب الذي رسم صورته مجتمع مشبع بالتقاليد والعادات. وبناء عليه شكرت البلاد وزير عملها على هذا القرار الذي من شأنه ربما تحسين أداء العمل عبر زيادة تركيز العاملين الذكور الذين قد يلهيهم وجه أنثوي مكشوف. (#شكرا وزير العمل الغيور).

يعتبر الزي الرسمي للمرأة في السعودية العباءة السوداء. أي أن الحجاب أو تغطية الرأس والوجه ليسا شرطا للخروج إلى الشارع. وعلى هذا الزي ألا يكون لافتا ولا مزيّنا. تزامن هذا القانون مع قانون آخر يلزم المرشحات للانتخابات البلدية التي ستُجرى في كانون الاول/ديسمبر القادم بعدم الاختلاط مع القاعدة الانتخابية الذكورية، ومراعاة شروط الفصل بين الجنسين المتبع في تفاصيل الحياة بالمملكة. وفرضت غرامة مالية قدرها 15 ألف ريال تدفعها المرأة التي اختارت ممارسة حقها على الرغم من حجم الضغوطات التي تسخّف هذه المشاركة وتصفها بالمسرحية.

أما الحجاب الشرعي وفق هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فهو الرداء الفضفاض الخالي من تفاصيل زينة، يستر جسد المرأة من أعلى رأسها إلى أخمص قدميها مع تغطية للوجه حتى لا تستبان هوية الأنثى أمام أي رجل أجنبي.

تقول إحداهن لماذا لا يطلقون هاشتاغ #احملي شهادتك أو #كيف تفوزين بالجنة. لماذا على كل شيء أن يكون مرتبطا بالمظهر، هذه مؤامرة كونية تستهدفنا، أو ربما حسد هائل من جيراننا. ينتقد البعض المعارك الدونكيشوتية التي تدخلها المرأة السعودية. تلك التحديات التي تعتبر من بديهيات الوجود على كوكب الأرض، نراها تأخذ حيزا في المناقشات التويترية الدائرة في المملكة.

ليست المرة الأولى التي تحصل فيها في البلاد مشادة حول الحجاب. فقد حاولت الهيئة الحد من التجديد الذي يغزو الزي الرسمي في البلاد. وأصدرت تعميما بمحاربة أشكال التغيير التي بدأت تدخل عالم العباءة عام 2014 من ألوان وموديلات ورسوم. وهاجمت المحال التي تعرض هذه البضاعة. لم يدم الأمر طويلا وما كان بالأمس تطريزا تحول إلى امر ما كانت ترغب الهيئة في حدوثه. فالزي الأسود انقلب إلى ألوان. لم يعد رماديا ولا بنيا صار أزرق سماويا ونبيذيا و «بيج». هجمة من الألوان غزت عالم الحريم. وصار نادرا أن ترى عباءة سوداء بالكامل. هذا التغيير دفع بعض السعوديات إلى إطلاق حملة على تويتر حملة #لوني عبايتك»، لتشارك فيها السعوديات بصورهن بعباءات ملونة. كالعادة لم ينجُ هذا الوسم من معركة بين مؤيد ومعارض جعلته يحتل مراتب متقدمة على التويتر للوسوم التي نالت اهتمام المغردين السعوديين.

(أسيرة حلم)، لا يروق هذا التاغ إلا لمن أرخصت نفسها وعفتها وجعلت منها روحا رخيصة لجذب العابرين، الشموخ لا يليق بغير السواد#حملة لوني عبايتك.

(ولاء قرشي)، الازدواجية لدى بعض السعوديين «يشوفون» النساء العربيات بالحجاب ذوات حشمة أما على السعوديات فتنة #حملة لوني عبايتك.

(عائشة العتيبي)، أمهات المؤمنين وزوجات الصحابة وامهاتنا منذ قرون حجابهن لونه أسود وإنّا على سنتهم ماضون #حملة لوني عبايتك.

(سارة العتيبي)، ويش وضع اللي في الصور؟ بيدخلون الجنة أو النار، والا بس السعوديات إذا ما لبسوا أسود راحوا لجهنم #حملة لوني عبايتك.

تلوم السعوديات أولئك المطبلين للنساء المحجبات في تركيا وفي كل بلاد العالم، حتى ولو اكتفين بوضع غطاء للرأس، بينما السعوديات مطالبات بطمس معالمهن حتى ولو لم يكُنَّ مقتنعات بذلك. يشبهن الأمر بمباركة المشايخ للانتخابات في تركيا مثلا بعد فوز حزب العدالة والتنمية الإسلامي بينما تجدهم هم أنفسهم يكفرون من يشارك في الانتخابات ببلادهم.

تكمن أهمية هذه الحملة في أنها تخفف من حدة الانفصام في الهوية السعودية، ربما هي خطوة ثانية في طريق الألف ميل نحو بناء إنسان متصالح مع نفسه. يظهر ما يؤمن. لا يتلون لأنه يعيش في بلاد الحرمين. بداية لتسليط الضوء على المجتمع السعودي بوصفه مجتمع ألوان، فيه صنوف من البشر، فيه المتعاطي والمجرم والناجح والطموح، ليس أبيض كاملا ولا أسود تاما.

قبل سنوات كانت المرأة السعودية تخرج من بيتها إلى مكانين فقط، بيت زوجها أو قبر يؤويها. أما اليوم فصارت لها حياتها الخاصة. لم يعد النهار حكرا على الرجال. ولم تعد النساء في موقع المستهلك فقط. لا يعجب هذا الأمر العديدين في البلاد. حتى بين النساء أنفسهن هناك فرقة تحارب وتناضل كي تعود المرأة السعودية إلى موقع الصفر. قد تبدو هذه المعارك في الزي أو في تحقيق رغبة قيادة السيارة شيئا هامشيا أمام القوانين المجحفة بحق النساء في السعودية أو حتى في غياب التشريعات التي تقف إلى جانبها، ففي المملكة النصرة دوما للرجل، والمرأة هي الحلقة الأضعف في عالم ولي الأمر الذي يُحكم سيطرته عليها. لقد جرب السعوديون الفصل، وجربوا إبعاد المرأة عن الحياة العامة، وجربوا كل ما لا يخطر بالبال وما يساهم في تفرقة نصفي المجتمع عن بعضهما، لقد جربوا العيش في مجتمعين لا يلتقيان أبدا ولا يرى أحدهما الآخر، لكن كل هذه التجارب لم تلد المجتمع المثالي الذي كان الفقهاء يتحدثون عنه ويمتدحون فضائله. واليوم نرى نساء سعوديات قررن الخروج عن هذا النمط، لعل المملكة تعيش جوا آخر يقال فيه أن لون عباءة قد رسمت معالمه.

نورة بنت عفش

باحثة اجتماعية من السعودية

الدولة الإسلامية في باريس

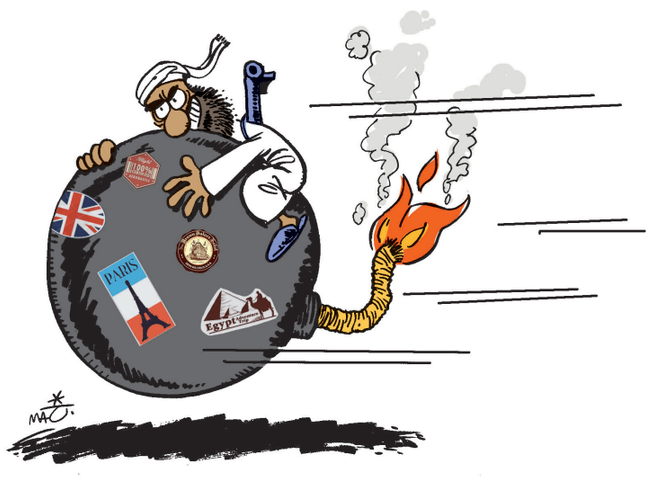

في الليلة التالية للعمليات في باريس، سمع أبو بكر البغدادي رؤيا تناديه، يا أبا بكر، يا أبا بكر، فقال ها أنا ذا. فقال له الهاتف هذه الأرض تكون لك، أوروبا وأميركا وآسيا. ويكون اسمك في الأرض خليفة. وقال، وماذا أفعل يا رب؟ قال اذهب واطلب حصتك من المسؤولين. فقال من هم المسؤولون يارب؟ فقال الاتحاد الأوروبي. وأين يقع الاتحاد الأوروبي؟ في ستراسبورغ بفرنسا. غمز الخليفة قائلًا، حلو جداً، الفرنسيون يعرفونني جيداً.

ولكن في اليوم التالي، ما إن صحا الخليفة، حتى قرأ على فايسبوك خبراً عن منع فرنسا لتأشيرة شنغن. وجن جنونه، وحاول النوم مجدداً ليتواصل مع الرب في كيفية حل هذه المشكلة. ونام ولم يزره الهاتف. فصحا مجدداً ودخل على صفحة السفارة الفرنسية في تركيا وعرض مشكلته هناك. كتب تعليقه بلغة جزلة ولبقة ليتمكن من إقناع الغرب كله بعدالة قضيته: «منذ يومين تمكنّا من فتح بلادكم أيها الفرنصاوية الملاعين، ووفقنا الله وسدد خطانا ونصرنا عليكم، وذلت لنا رقابكم وخضعت لنا نساؤكم، وبذلك، فوفق إسلامنا الحنيف ووفق شرائع جميع الأمم، المسلمة منها والكافرة، تحل لنا بلادكم، وأصبح أنا سلطانكم، وقد جئتكم بالسلام لا بالحرب، آملًا في زيارة مقر الاتحاد الأوروبي في بلادكم لتعطوني دولتي، على أن تكون قريبة منكم أو ملاصقة لكم أو تكون هي دولتكم، ولذلك فكلي أمل أن توفروا لي تأشيرة سفر لبلادكم النتنة لأحصل على الدولة وختم السلطنة وأتم إجراءاتي وتنتهي كل هذه الإجراءات البيروقراطية المملة، وشكراً جزيلًا لتفهمكم».

كتب الخليفة تعليقه، وبعد ساعتين ردت صفحة القنصلية عليه، بدعوته لزيارة السفارة في إسطنبول غداً في الصباح. حزم أمتعته وتوجه في ساعتها إلى إسطنبول. وهناك، في صباح اليوم التالي، أبرز جواز سفره على باب القنصلية، وانتظر نصف ساعة أخرى حتى جاءه رجال الشرطة لنقله إلى فرنسا. وفي عربة الشرطة، مقيداً بين شرطيين ضخمين، كتب لجميع مؤيديه أن وعد الله الحق ظهر، وأن الله أدخل الرعب في قلوب أعدائه، وأنه في طريقه لاستلام دولة الإسلام في أوروبا أخيراً.

نص نائل الطوخي ورسم مخلوف

19 تشرين الثاني 2015 ـ العدد 13225
Thursday November 19, 2015

العربي السفير

متابعات

150 ألف طن من السكر تُهرّب سنوياً من الصومال إلى كينيا بمساعدة جنود من القوات الكينية الموجودة في الصومال، ويعود هذا الأمر بـ 13 مليون دولار على الجنود وعلى عناصر ميليشيا تابعة للحكومة، فيما تحصل «منظمة الشباب» الصومالية (الاسلامية) على 12.2 مليون دولار سنوياً من الجزيات على الشاحنات التي تنقل السكّر.

قضية المساواة في الإرث بالمغرب

أصدر مؤخرا «المجلس الوطني لحقوق الإنسان» المغربي وهو مؤسسة رسمية دستورية، تقرير «وضعية المساواة والمناصفة بالمغرب»، توقف فيه عند أوضاع المرأة والتحديات التي لا زالت قائمة من أجل تمتعها بمختلف الحقوق بمساواة مع الرجل. قدم التقرير عدداً من التوصيات ركزت على نقاط ضعف ما زالت قائمة، بعضها فيه تمييز صارخ ضد النساء، وإعاقة لتحقيق التنمية بشكل عام، ووضعت الأصبع على الإشكالات المرتبطة بالفقر والتهميش والهشاشة التي تمس شرائح واسعة من المغاربة وضمنهم النساء. التوصيات لم تطرح عموما أدنى مشكل، أو لم يتم الانتباه إليها ولا الاهتمام بها بالشكل الذي تستحقه. إلا توصية واحدة أثارت جدلا واسعا، هي تلك المتعلقة بالمساواة في الإرث بين الجنسين، حيث جاء في التقرير بأن «المقتضيات القانونية غير المتكافئة المنظِّمة للإرث (تساهم) في الرفع من هشاشة وفقر الفتيات والنساء».

مبدأ أم سياسة؟

اعتبر البعض إثارة قضية الإرث على بعد أشهر من موعد إجراء الانتخابات التشريعية، وما يمكن أن تسمح به من استغلال انتخابي، استفزازا واضحا وخطوة غير محسوبة العواقب. وبغض النظر عن مدى أهلية المجلس لإصدار توصية من هذا القبيل، وعن الظرف الزمني الذي وردت فيه.. وبصرف النظر عن أن الحكومة الحالية يقودها حزب سياسي إسلامي («العدالة والتنمية») عبّر أكثر من مرة عن معارضته الشديدة بل رفضه لأي إصلاح أو مراجعة لعدد من قضايا المجتمع، وخصوصا تلك التي ترتبط بوضع المرأة وبقضية المساواة بين الجنسين في الحقوق المدنية، وسبق له أن قاد حملة واسعة لمعارضته إصلاح قانون الأسرة في بداية التسعينات من القرن الماضي، حين كان بعدُ حركة دعوية صرفة، ثم لاحقا حين أصبح حزبا سياسيا معارضا في ظل حكومة التناوب (1998–2002). هكذا، وبغض النظر عن كل هذه الحيثيات وعن اعتبار التوصية تجاوزا للحكومة بل وحتى تشويشاً على عملها، تظل للقضية راهنيتها ومشروعيتها، وتستدعي مثلها مثل كل القضايا الخلافية، معالجتها وطرحها للنقاش بدل العمل بمبدأ «كم حاجة قضيناها بتركها»، خصوصا وأنها مطروحة لدى العديد من الفاعلين والنشطاء في مجال حقوق الإنسان.

لم يسبق لمكونات الحركة النسائية المغربية أن طرحت قضية المساواة في الإرث كمطلب مباشر ضمن المطالب التي شكلت جوهر الحملة الترافعية الواسعة التي سبق لها أن قادتها من أجل إصلاح قانون الأسرة (الذي، للإشارة، كان يتضمن كتاباً حول الإرث). لكن ذلك لم يكن لاعتبارات مبدئية أو لغياب الاقتناع، بل لوعيها بأن هذه النقطة تكتسي حساسية كبيرة في سياق لم يكن حينذاك مهيأ لوضعها في النقاش العمومي. إذاً تم إرجاء طرحها عمداً، بانتظار أن تتوفر الشروط التي تسمح بالانتقال من نقاش يطبعه التهديد والتخوين والتكفير (كما كان الحال في موضوع مدونة الأسرة)، إلى نقاش يعتمد الحجة والدليل والبرهان، ويمر بسلاسة ودون اتهامات متبادلة.

ثلاث فئات

فهل السياق الحالي يسمح بطرح القضية؟ يمكن التوقف عند ردود الأفعال التي أثارتها توصية المجلس وإجمالها في ثلاث فئات:

1 ـ فئة أولى تنطلق من اعتبارات حقوقية صرفة ومن تقدير ايجابي للسياق العام الحالي الذي يسمح من وجهة نظرها بطرح القضية، مركزة على الإرادة الإيجابية للمؤسسة الملكية التي بفضلها تحقق عدد من الخطوات والمكتسبات ومن بينها إصلاح مدونة الأسرة.

2 ـ فئة ثانية ترفض رفضا قاطعا إثارة الموضوع، مصرة على اعتبار النص القرآني المنظِّم للإرث قطعي الدلالة ولا يحتمل أي اجتهاد أو تأويل، وأي مساس به هو مساس بالإسلام وخرق لقداسته. هناك من عبّر عن هذا الرأي بهدوء، مشيرا الى أن دستور المملكة يعتبر الدين الإسلامي من الثوابت. وهناك بالمقابل، من عبّر عن الرأي نفسه بلغة يطبعها تهديد واضح، وتصر على اعتبار الأمر خطاً أحمر.

3 ـ فئة ثالثة تعتبر أن الوقت ليس مناسبا، وأن الموضوع لا يدخل ضمن الأولويات التي تستحق التركيز عليها في ظل انشغالات سياسية تعتبر أكثر أهمية في نظرها وتتطلب تكثيفا للجهود بدل تشتيتها في مواضيع خلافية. ولذلك فهي تفضل إرجاء طرح القضية حتى تنضج الشروط، مذكرة بأن غالبية الشعب والنساء من بينها ليس لهم ما يرثونه أصلًا!

وللتذكير، فإذا كانت كل من الفئة الأولى والثانية تعبِّران عن تيارين واضحي المعالم يجسدان رأيين يخترقان المجتمع المغربي، ويطلق عليهما وصف التيار الحداثي والتيار الإسلامي، فإن الفئة الثالثة تتشكل من خليط يتكون من الإصلاحيين والإسلاميين وحتى من بعض الحداثيين، بمن فيهم بعض الأصوات النسائية/النسوية، ينطلق كلٌ منها من اعتبارات ومبررات تبدو مختلفة بل وحتى متناقضة، ولكنها في نهاية المطاف تلتقي في محصلة واحدة وهي تجنب الخوض في الموضوع هنا والآن.

ومن المفيد التوقف كذلك عند الحجج والمنطلقات التي تم التعبير عنها حتى الآن:

– حجج المدافعين عن المساواة في الإرث تنبني على منطلقات مختلفة ولكنها تلتقي في النتيجة. هناك منطلقات سوسيولوجية تركز على التحولات الضخمة التي اخترقت المجتمع المغربي منذ الاستقلال (1956)، حيث أصبحت النساء حاضرات بكثافة في مختلف الميادين. وهي تحولات أدت إلى اقتحامهن لسوق العمل، والمساهمة في إعالة الأسر، بل هناك أعداد كبيرة منهن يعتبرن المعيل الرئيس للأسرة، هذا عدا إسهامهن في الناتج الوطني الخام وفي أداء الضرائب. يضاف إلى ذلك اتساع وتزايد عدد من أصبح، حسب المندوبية السامية للتخطيط، يمتلكن عقارات... وبالتالي لم يعدن في وضع من ينتظرن معيلًا، ولم يعد ذكور العائلة مسؤولين عنهن، مما ينفي السبب «العقلاني» للتمييز في الإرث.

– منطلقات حقوقية تعتبر أن المغرب انضم إلى عدد من الآليات والاتفاقيات الدولية في مجال حقوق الإنسان، ومن ضمنها «اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة»، وأنه أخذ على نفسه الالتزام بتفعيلها عبر إجراءات وتدابير بهدف ملاءمة القوانين الوطنية معها، خصوصا وأن الدستور المغربي ينص في ديباجته على تفوق القانون الدولي على القانون المحلي.

– منطلقات دينية تعتمد على منهجية الاجتهاد والفكر المقاصدي. وفي هذا الإطار، يجب التذكير بأن هناك من يحاول الاجتهاد من داخل النص ويسعى إلى تقديم تأويل يُعضِّد من خلاله دفاعه عن مبدأ المساواة بين الجنسين، وهي المنهجية التي تضع نفسها في قلب المرجع الديني ولكنها تلح على أهمية التشبث بروح النص وليس حرفيته، التي تبعده في سياقنا الإسلامي الحالي، عن القيم التي جاء أصلا (من وجهة نظر هذه المنهجية) للدفاع عنها، كقيم العدل والإنصاف والمساواة. فيما ينحو البعض الآخر إلى تبني مقاربة أخرى تقوم على «أنسنة» النص الديني والتأكيد على ضرورة وضعه في سياقه التاريخي بالشكل الذي يجعله حاضرا كإرث ثقافي وحضاري عبر إسهامه في استنبات عدد من القيم التي أغنت الحضارة الإنسانية، وفي الآن نفسه في تجاوز ما يتعلق بالمعاملات والأوضاع الإنسانية والاجتماعية التي تعرف بالضرورة تحولات وتغيرات عميقة تتطلب أخذها بالاعتبار.

وضع القضية محط النقاش العمومي، ومهما كان مآل التوصية والمصير الذي ستلقاه والذي لا يمكن التكهن به مسبقا، وبغض النظر عن الهجوم الذي تعرض له «المجلس الوطني لحقوق الإنسان»، نَزَع طابع التحريم عن نقاش هذه المسألة، وأوحى أن التقدم في حل الإشكال هو مسألة وقت. وهو سيتأثر بالتأكيد بطبيعة موازين القوى على المستوى السياسي، كما حدث بخصوص مدونة الأسرة التي يحتفل المغرب اليوم بالذكرى العاشرة لصدورها..

لطيفة البوحسيني

أستاذة جامعية مختصة بقضايا النساء، من المغرب

حلـــــم..

نور الدين أمين/العراق

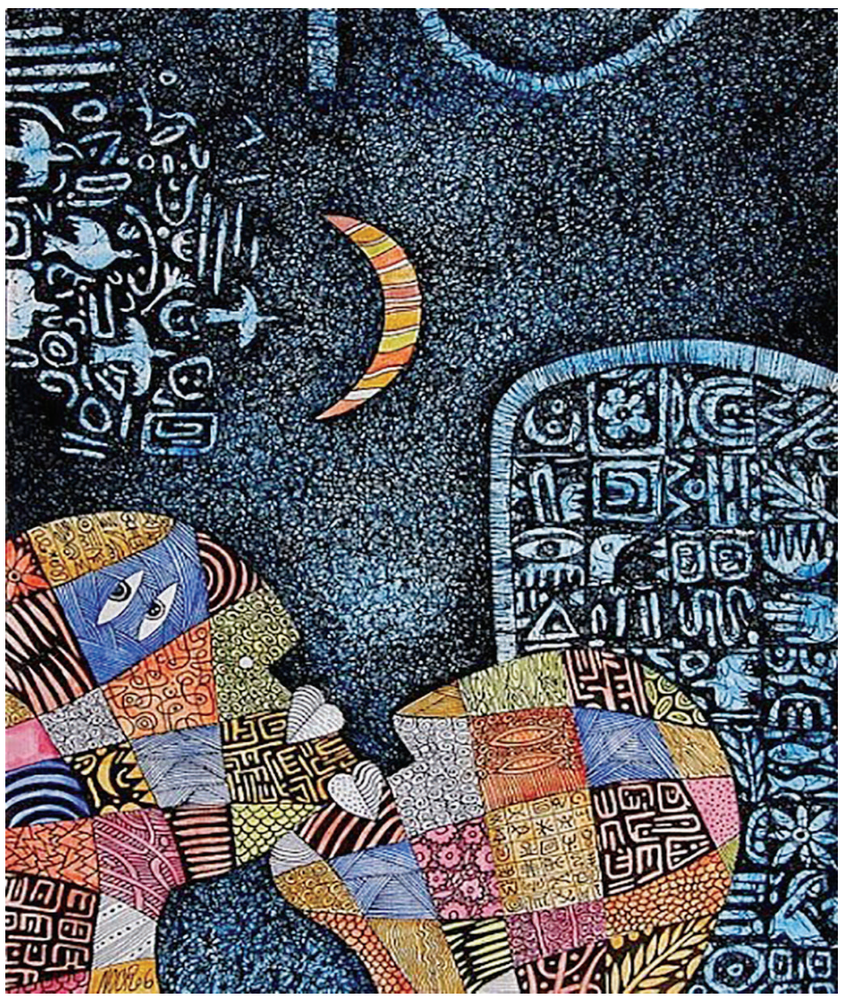

arabi.assafir.com

المزيد على موقع «السفير العربي»
ـ البلاغ الأبيض ينفع في اليوم الأسود ـ رنا ممدوح
ـ معارك الدولة في مصر ضد نفسها! ـ أحمد عبد العليم
ـ تابعونا على «فايسبوك»: السفير العربي ـ Assafir Arabi
ـ تواصلوا معنا على «تويتر»: @ArabiAssafir

.. بـألـف كلـمـة

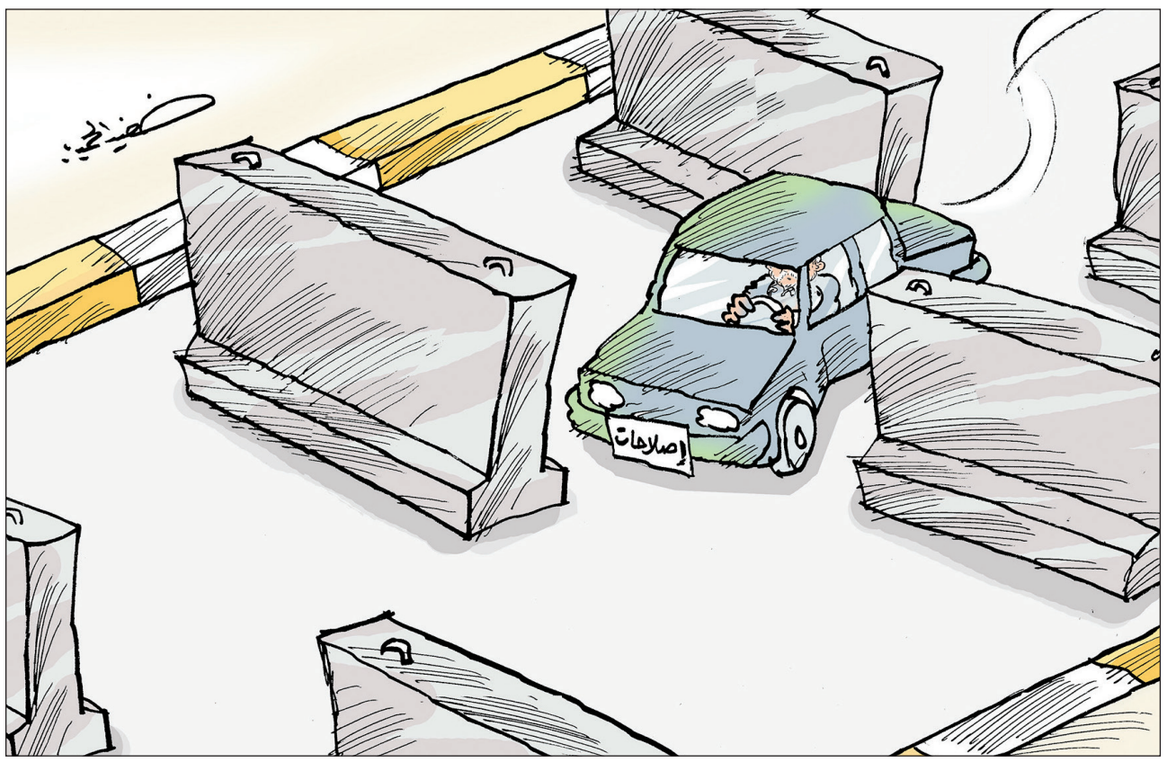

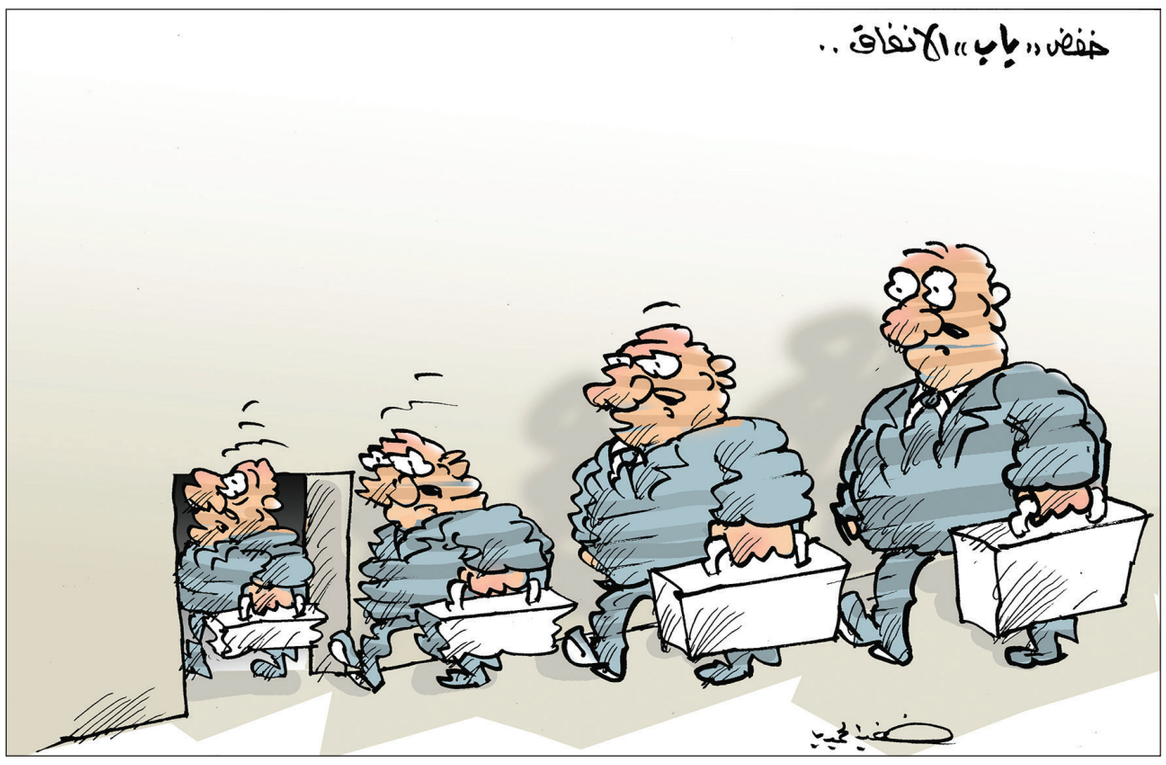

(رسم خضير الحميري «خاص السفير العربي»)

مدونات

المقارنة مع أميركا: هم أيضا لديهم عجز موازنة!!

الحكومات الريعية، ومنها العراق ودول الخليج التي تلعب الوفرة النفطية الدور الأكبر في تحديد وزنها الدولي وطبيعة سياساتها الداخلية والخارجية، حكومات لا تُحسن التفكير خارج أطر الاقتصاد الريعي. والمعروف أن الاقتصاد الريعي يتلاءم مع السياسات المرحلية المؤقتة التي لا تأخذ في الاعتبار ضرورة التخطيط لسياسات اقتصادية طويلة الأجل مثلما هو الحال مع الاقتصاد الأميركي الأضخم عالمياً، وغيره من اقتصادات الدول في أميركا الشمالية وأوروبا الغربية التي تتقبل تشكيل حكومات بموازنات مالية تعاني من عجز متواصل أو متكرر، ولكنه لا يدفع إلى هلع الساسة والاقتصاديين في هذه البلدان مثلما نرى مع حكومة العبادي في بغداد.

والمسألة الأخرى المثيرة للانتباه بصدد المقارنة بين حكومات الريع النفطي والحكومات التي تحسن التعامل مع اقتصادياتها المثقلة بعجز الموازنات العامة، أن الاستقرار القانوني هو الذي يشكل ميزة إضافية تحفظ للدول انسجام أنشطتها على نحو يفترض به أن يوفر لها القدرة على رسم سياسات مستقبلية تتجاوز المشاكل الناجمة عن العجز في موازناتها العامة.

من صفحة Hatam Abdullah (فايسبوك)

الكواسر

مجموعاتنا المهيمنة نهّابة. ليست متفوقة لأنها ترفع أنفسها إلى أعلى، بل هي تقبع بموازاة سطح الأرض. لا شيء مشتركا بينها وبين البرجوازية العاملة والمجدِّدة. صفر صناعة، صفر ثقافة، هي تنتج فلوسا حين يكون ذلك في متناول يدها، وحيث تسمح القوة وليس العبقرية، في العقارات مثلما، كما سابقا ولاحقاً. لا تعرف كيف تبدع ومواهبها تقتصر على العيش والنماء على حساب الساكن. هي لا تزال في مرحلة ما يسمى التراكم الأوّلي الذي يقتصر على العنف والاحتيال. في السابق وضعت أيديها على الأراضي، فأوهنت الملكية الخاصة بفضل وهم الملكية النابعة من «الأمير». ولم تغيّر اليوم عاداتها: الذهاب غالي السهولة، الاستحواذ على الأراضي، المصادرة، الاستيلاء على المعونات والتمويلات، البناء بسرعة والبيع بلا مخاطرات. تترك هذه المجموعات الصناعة للمجموعات الأجنبية، وتترك الثقافة لقراصنة قطاع التعليم الجدد. نهبها التاريخي لم يفتر، وهو يعود عليها بالكثير. امتصاص دم الشعوب سهل للغاية.

من صفحة Mohammed Ennaji (فايسبوك)
(بالفرنسية، ترجمة «السفير العربي»)

خمس روايات لليلة واحدة

ليلة البارحة لم تكن عاديةً ولم تكن استثناءً، في ظل ما تعيشه طرابلس وليبيا عامة أمنياً. بدأت أحداث ليلة البارحة عند حوالي الساعة 11، عند سماعي لأول صلية، لكني لم أهتم، فالأمر يتكرر، ولا داعي للخوف، لكن تكرار الصوت المرتفع جعل ابني يقفز إلى حضني وهو خائف، ودفعني للانتباه، لكني لم أبرح مكاني حتى لا أخيفه، خاصة انه على وشك النوم. وما إن نام قررت استجلاء الأمر، ومن لي غير فايسبوك!

لم يكن عليه الكثير، الأكثر يتساءل ويرجح. ومع مرور الوقت زادت الأصوات قوة، وصارت من مكانٍ قريب لسكناي. ظللت ساهراً، أقوم بمراقبة الأطفال مخافة أن ينهضوا فزعين. بعد ساعة، عدت لفايسبوك في محاولة للفهم. مرّت الليلة، عصيبة فر منها النوم. في الصباح حاولت فهم الأمر، وبعد تصفحٍ وبحث خرجت بالروايات التالية، ترتيباً:

● الرواية الأولى
كان أول التعليقات بأن ما يسمع من أصوات إنما يصدر عن عرس أحد «قناقن» طرابلس.

● الرواية الثانية
إنهم ثوار طرابلس يحتفلون في شوارع المدينة.

● الرواية الثالثة
إنها «كتيبة ثوار طرابلس» وقد احتلت مبنى رئاسة الوزراء، وهي تشتبك مع الحرس الرئاسي.

● الرواية الرابعة
إن «لـواء المحجوب»، علم بتحرك لـ «كتيبة ثوار طرابلس» باتجاه مبنى رئاسة الوزراء فتصدى لهم.

● الرواية الخامسة
إن «كتيبة ثوار طرابلس» كانت قد تحفظت على وزير التخطيط (خبر «ليبيا المستقبل»)، وكون الوزير من مدينة «زليطن» تحركت إحدى كتائب المدينة، بدعم من الحرس الرئاسي (لواء المحجوب) للمواجهة والاشتباك.

من مدونة مالاخير
/http://mellakheer.ramez-enwesri.com